الأمم المتحدة

S/2008/572

مجلس الأمن

Distr.: General
22 August 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أتشرف بأن أحيط طيه تقريرا عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وقد أُعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وسأغدو ممتنا إذا اتخذتم اللازم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون **سووارز**

040908 030908 08-45424 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أيار/مايو ٢٠٠٨)

مقدمة

تحت رئاسة المملكة المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٨ عقد المجلس ١٦ جلسة تضمنت ٤ مناقشات مفتوحة، ومناقشة خاصة واحدة، و ٦ إحاطات إعلامية. وإضافة إلى ذلك عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١١ مناسبة. واتخذ المجلس قرارا واحدا واعتمد ستة بيانات رئاسية. وتولى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، ديفيد ميليباند (عضو البرلمان) رئاسة المناقشة المواضيعية المفتوحة التي عقدها المجلس في ٢١ أيار/مايو.

أفريقيا

بوروندي

في ٢٢ أيار/مايو قام الممثل الدائم للنرويج ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يوهان لوفالد، والممثل الدائم لبوروندي، السفير أوغستين نسانزه بتوفير معلومات موجزة للمجلس عن الحالة في بوروندي. وأبرز السفير لوفالد التحديات الرئيسية التي نشأت من الزيارة التي قامت بها اللجنة مؤخرا إلى البلد وهي: الأمن، والخلاف البرلماني المتحكم، وانتخابات عام ٢٠١٠، والأراضي والحالة الاقتصادية. ودعا المجلس إلى متابعة الحالة بدقة نظرا لما تتسم به من هشاشة، كما دعا إلى قيام الأمين العام بالنظر في استعمال الوزن الكامل لمساعيه الحميدة. وقد أعرب عن قلقه بصفة خاصة إزاء الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠ لاحتمال زيادة عدم الاستقرار. واعتبر السفير نسانزه أن أحدث تقرير للأمين العام (S/2008/330) قد أعد في وقت ساد فيه التشاؤم، بيد أن ثمة ثقة جديدة مع عودة حزب شعب الهوتو وقوات التحرير الوطنية، وأثار أيضا مسألة العوائق في الجمعية الوطنية، وفي الدستور، والعدالة الانتقالية، والتزامات المانحين.

ثم انسحب المجلس بعد ذلك لإجراء مشاورات بكامل هيئته، حيث قام يوسف محمود الممثل التنفيذي للأمين العام، بتوفير معلومات موجزة بالاعتماد على التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/330). ووافق أعضاء المجلس على بيان للصحافة يكرر فيه أعضاء المجلس تأكيد ما ساورهم من القلق إزاء المجابهات

التي حدثت مؤخرا بين قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطنية لبوروندي، وشددوا على ضرورة إيقاف الأعمال العدائية وحثوا الطرفين على تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النيران تنفيذا كاملا. ودعوا جميع زعماء قوات التحرير الوطنية، إلى العودة إلى بوجمبورا، وحثوا الطرفين على انتهاز الفرصة السانحة لتوطيد السلام بشكل واضح وأعربوا عن دعمهم للمديرية السياسية، وللتيسير الذي تضطلع به جنوب أفريقيا، وللمبادرة الإقليمية. وأكد أعضاء المجلس ما يساورهم من قلق إزاء الشلل الحادث في الجمعية الوطنية ودعوا جميع الأحزاب السياسية إلى إيجاد حل مبكر. وحثوا أيضا الحكومة على حماية جميع البوروندين.

سيراليون

في ٧ أيار/مايو، قام الأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، ديمتري تيتوف، بتوفير معلومات موجزة لمجلس الأمن عن الحالة في سيراليون، وأعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وولاية المكتب المقترح الذي سيخلفه، وهو مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وقام الممثل الدائم لهولندا ورئيسة تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، السفير فرانك مايور، أيضا بتوفير معلومات موجزة للمجلس عن دور اللجنة ونتائجها. ثم انسحب المجلس عندئذ لإجراء مشاورات بكامل هيئته. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم العام للمقترحات المتعلقة بالمكتب الجديد وبما اضطلعت به حكومة سيراليون من أعمال مع لجنة بناء السلام. وشدد أعضاء المجلس أيضا على أهمية النجاح في إجراء الانتخابات المحلية في ٥ تموز/يوليه. وأعرب الأعضاء عن القلق بشأن المنصب الشاغر للممثل التنفيذي للأمين العام، وارتفاع أسعار الأرز والوقود، وما يروى عن التوتر السياسي واستمرار البطالة الواسعة النطاق للشباب.

الصومال

في ١٤ أيار/مايو، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب.لين باسكو بتوفير معلومات موجزة لمجلس الأمن عن الحالة في الصومال خلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته. وبين وكيل الأمين العام أحدث التطورات الأمنية والسياسية والإنسانية، وقال إنه كانت ثمة موجة تصاعدية لأعمال العنف في الأسابيع الأخيرة، وأن أعمال القرصنة ما زالت تشكل أحد الشواغل. وأبلغ المجلس أن ثمة ٢,٦ مليون فرد من الشعب الصومالي يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وأن ارتفاع أسعار الأغذية تحدث أثراً في الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. وهناك أيضا ٧٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، يتركز ٨٢ في المائة منهم في أكثر المناطق تعرضا للخطر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، وصلت ٢٣ ٠٠٠ طن من الأغذية إلى ١,٢ مليون من الأفراد. ودعا وكيل الأمين العام إلى التركيز على بناء القدرة الوطنية في مجال

إيصال المساعدة والحماية. وعلى الجبهة السياسية، قال إن زعماء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال قد التزموا بالسلام، ويجري حاليا حوار مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في جيبوتي. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتفاقمة، ولكنهم أعربوا عن الأمل في إحراز التقدم في المحادثات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف.

وفي ١٥ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، الذي زاد المجلس بمقتضاه من أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. ومن بين العناصر الأخرى في القرار، وافق المجلس على إنشاء وحدة تخطيط مشتركة تابعة للأمم المتحدة، لتسهيل اتباع الأمم المتحدة لنهج تكاملي تحت تنسيق الممثل الخاص للأمين العام. وأيد المجلس نقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من نيروبي إلى الصومال، رهنا بالترتيبات الأمنية، وقرر أن تعزز الأمم المتحدة دعمها للعملية السياسية التي يجري الاضطلاع بها من جانب السلطات الصومالية. ودعا المجلس الدول إلى حماية إيصال المعونة الإنسانية إلى الصومال، ودعا كذلك الأمين العام إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تسهيل المشاورات المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وبالمسائل الأمنية. وحث المجلس الدول على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالتمويل والأفراد، وأعرب عن استعداده للنظر في إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، رهنا بالظروف السياسية والأمنية. وطلب المجلس تقريرا من الأمين العام في غضون ٦٠ يوما.

السودان/العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

في ١٣ أيار/مايو، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/15) يدين الهجمات التي شنتها حركة العدالة والمساواة في الخرطوم في ١٣ أيار/مايو.

وفي ١٤ أيار/مايو، وفر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جين ماري غويهنو، معلومات موجزة للمجلس عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على أساس تقرير الأمين العام (S/2008/304). وحذر وكيل الأمين العام المجلس من أن الحالة الأمنية في دارفور تتدهور بمعدل مزعج. وقد جاءت هجمات حركة العدالة والمساواة على الخرطوم بعد تصعيد واسع النطاق لأعمال العنف شمل قصف القرى بالقنابل من الجو من جانب حكومة السودان. وهناك ١٥٠ ٠٠٠ مشرد داخلي جديد حتى الآن في عام ٢٠٠٨. كما أن المناخ الإنساني يتفاقم أيضا، وتأوي مخيمات المشردين داخلياً أعداداً تفوق طاقتها. وقد وصلت مؤشرات سوء التغذية إلى مستويات مزعجة. وقال وكيل الأمين العام إن الأمم المتحدة قد وضعت ''خطة معززة'' انجازها المستهدف هو تحقيق ٨٠ في المائة من نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

وسيتوقف ما إذا كان سيصبح من الممكن إنجاز ذلك على عدد من العوامل الحاسمة الأهمية من قبيل درجة استعداد الجهات المساهمة بقوات، وتلقي العملية المختلطة لقدرات إضافية في مجال الهندسة والنقل، ورفع العوائق البيروقراطية بما في ذلك انجاز الإجراءات الجمركية.

واجتمع أعضاء المجلس بكامل هيئته فيما بعد لإجراء مشاورات، ورحبوا بخطة الأمم المتحدة لتعجيل نشر العملية المختلطة. كما أدانوا أيضا الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة، ودعوا إلى إيقاف الأعمال العدائية وبذل جهد متجدد بشأن العملية السياسية، بما في ذلك تعيين كبيرا للوسطاء؛ وأعربوا عن قلقهم إزاء تجدد التوترات بين السودان وتشاد. ودعت بعض الوفود إلى فرض جزاءات على جماعة متمردي حركة العدل والمساواة. وأبرزت وفود أخرى ضرورة تعاون السودان مع المحكمة الجنائية الدولية.

إثيوبيا/إريتريا

في ١٤ أيار/مايو، وأثناء المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، عرض الممثل الدائم لبلجيكا، السفير يوهان فيربيكه ورقة غفل بشأن السيناريوهات الممكنة لزيادة أعمال مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في إثيوبيا وإريتريا. وقال السفير فيربيكه إن اتخاذ مقررات من جانب المجلس سيكون موضع ترحيب لأن أعمال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قد انتهت من الناحية العملية، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى القيود التي فرضتها إريتريا على البعثة. وناقش أعضاء المجلس السيناريوهات المبينة في الورقة الغفل. ودعا كثيرا من أعضاء المجلس إلى مواصلة الحوار مع الطرفين، بما في ذلك بشأن السيناريوهات.

آسيا

الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ٢٨ أيار/مايو، قام المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومبعوث الأمين العام للجنة الرباعية روبرت سري، بتوفير معلومات موجزة لمجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط. وخلال المشاورات التي تلت ذلك من جانب المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الشديد لإجراء محادثات تهدف إلى تحقيق اتفاق بشأن إنشاء دولة فلسطينية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وشددت وفود كثيرة على ضرورة إحراز تقدم عملي على الأرض لتحقيق هذه الغاية. ورحبت الوفود أيضا بالاشتراك الإنتاجي من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في لندن في ٢ أيار/مايو للممثلين الرئيسين في المجموعة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة، والدور الذي أدته الجهات الفاعلة الإقليمية

ولا سيما جامعة الدول العربية وحكومتي مصر وقطر. وأعرب أعضاء المجلس عن استمرار قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في غزة. أما بالنسبة للبنان، فكان ثمة تأييد شديد في مجلس الأمن لاتفاق الدوحة.

ميانمار

في ٢ أيار/مايو، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن ميانمار (S/PRST/2008/13)، أعاد فيه تأكيد بيانيه الصادرين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وتأييده لبعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام وأعمال المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار، إبراهيم غمبري. ولاحظ المجلس في البيان الرئاسي الاستفتاء المقبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. ولاحظ المجلس الالتزام من جانب حكومة ميانمار بضمان أن تتسم عملية الاستفتاء بالحرية والعدالة وأبرز ضرورة تهيئة حكومة ميانمار للظروف اللازمة لإجراء عملية شاملة وموثوقة وتهيئة المناخ المساعد على ذلك. وسلم المجلس بالدور الهام لرابطة دول جنوب شرق آسيا وأكد التزامه بسيادة ميانمار وسلامتها الإقليمية.

لبنان (القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤))

في ٨ أيار/مايو، قام المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تيري رود – لارسن، بتوفير معلومات موجزة للمجلس عن الأساس الذي بني عليه تقرير الأمين العام السابع نصف السنوي (S/2008/264). وفي مشاورات الهيئة الكاملة التي عقدت بعد ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء الصدامات والقلاقل في لبنان وحثوا جميع الجوانب على ممارسة الهدوء وضبط النفس. وأكد الأعضاء الأهمية الحيوية لقيام جميع الجوانب بالعمل جنبا إلى جنب لحل مشاكل لبنان من خلال الحوار السلمي. وأخيرا، أشار الأعضاء إلى أن الاستقرار الطويل الأجل في لبنان يعتمد أساساً على التنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر القرارات بشأن لبنان.

وفي ٢٢ أيار/مايو، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن الحالة في لبنان (S/PRST/2008/17) أيد فيه بشدة الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الدوحة في ٢١ أيار/مايو ودعا إلى تنفيذ ذلك الاتفاق بكامله، وفقا لمبادرة الجامعة العربية وبشكل يتمشى مع اتفاق الطائف وجميع ما يتصل بذلك من قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان.

نيبال

في ٢٢ أيار/مايو، قام الممثل الخاص للأمين العام بشأن نيبال، أيان مارتين، بتوفير معلومات موجزة للمجلس عن أحدث تقرير للأمين العام (S/2008/313). وفي المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته والتي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن التقدير لأعمال بعثة الأمم المتحدة في نيبال ورحبوا باتمام الانتخابات بشكل ناجح. وكان هناك اتفاق عام مع تقييم الممثل الخاص القائل بأن التحديات المقبلة هي تحديات هامة، بما في ذلك تكوين الحكومة الجديدة في وقت مبكر؛ وصياغة الدستور؛ والمناقشات المتعلقة بالنظام الاتحادي؛ ومستقبل الجيشين (الجيش النيبالي؛ والماويون)؛ والترتيبات المتعلقة برصد الأسلحة؛ ومعالجة الإفلات من العقوبة. وذكر أعضاء المجلس أن حكومة نيبال هي التي يجب أن تحدد ما يلزم من المساعدة. ورداً على سؤال من أعضاء المجلس ذكر الممثل الخاص للأمين العام أن حكومة نيبال يمكن أن تطلب التمديد التقني لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال نظرا لأن المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة من غير المرجح أن تفي بالموعد النهائي المقرر في ٢٨ أيار/مايو الوارد في الدستور المؤقت.

تيمور – ليشتي

في ٢٩ أيار/مايو، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن بعثة الخبراء المعنية بأعمال الشرطة والموفدة إلى تيمور – ليشتي (S/2008/329). وقد أجريت هذه المناقشة في أعقاب إحاطة إعلامية شفوية وفرها مستشار الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام، أندرو هيوز، في ٢٣ نيسان/أبريل. وقد انتهز الفرصة لسماع تعليقات وأسئلة مجلس الأمن. وأعرب أعضاء المجلس عن التأييد لتوصيات الأمين العام، بما في ذلك اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأنشطة طويلة الأجل.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١٩ أيار/مايو، قام الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لشؤون البوسنة والهرسك، ميروسلاف لايتشاك، بتوفير معلومات موجزة لمجلس الأمن عن تقريره الذي يقدمه إلى الأمين العام كل ستة أشهر (S/2008/300). وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لأعمال مكتب الممثل السامي، واعترافهم بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ومن المنتظر أن توقع البوسنة والهرسك اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيه. وقد قرر مجلس تنفيذ السلام أن يبقى مكتب

الممثل السامي مفتوحا لغاية الوقت الذي تحقق فيه البوسنة والهرسك خمسة أهداف وشرطين، أحدهما هو توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وأدلى رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، نيقولا سبيريتش، ببيان للمجلس، الذي استمع أيضا لمداخلات من رئاسة الاتحاد الأوروبي وصربيا.

جورجيا

في ٣٠ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة بشأن جورجيا بطلب من بعثة جورجيا. وحضرت الجلسة جورجيا وألمانيا بوصفهما منسقين لمجموعة ''أصدقاء الأمين العام''. وتركزت المناقشة على تقرير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن الحادث الذي وقع في ٢٠ نيسان/أبريل وأسقطت فيه مركبة جوية بلا طيار تابعة لجورجيا فوق منطقة النزاع. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الراهنة.

المسائل المواضيعية

إحاطة إعلامية من جانب رؤساء الهيئات الفرعية

في ٦ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من ثلاثة رؤساء لهيئات فرعية تابعة للمجلس، قاموا باستكمال معلومات المجلس عن أعمالهم منذ آخر إحاطة إعلامية قدمت إلى المجلس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ووفر السفير نيفين يوريكا من كرواتيا معلومات موجزة للمجلس بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. ووفر السفير يوهان فيربيكه من بلجيكا معلومات موجزة للمجلس بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان والأفراد والكيانات المرتبطين بهما، كما وفر السفير خورخي أوربينا من كوستاريكا معلوما موجزة للمجلس بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأدلى السفير يوريكا أيضا ببيان بالنيابة عن رؤساء اللجان الثلاثة جميعهم، يوفر معلومات موجزة للمجلس بشأن التعاون الجاري فيما بين اللجان الثلاث وهيئات الخبراء التابعة لها. وعرض جدولا مقارنا وضعته اللجان لإبراز ولايات اللجان الثلاث وخبرائها.

وقام السفير يوريكا بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب بتوجيه الأنظار إلى اتخاذ القرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨) الذي مدد به المجلس ولاية المديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب. وشدد على أهمية تسهيل المساعدة التقنية، وتحدث عما تقوم به اللجنة حاليا من النظر في تقرير عن التنفيذ العالمي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وشدد السفير فيربيكه على أهمية دعم دول الأعضاء للجنة المنشأة عملا بالقرار (١٩٩٩) بالمعلومات اللازمة للإبقاء على القائمة الموحدة للجنة مستكملة، ووفر معلومات موجزة للمجلس عن التغيرات التي أجرتها اللجنة لتحسين إجراءاتها.

ووفر السفير أوربينا معلومات للمجلس عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الشهور الستة الأخيرة، بما في ذلك التوعية والعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ووجه الأنظار إلى اتخاذ القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه المجلس ولاية اللجنة لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وتحدث جميع أعضاء المجلس وتسعة من غير الأعضاء. وأبرزت الدول الأعضاء أهمية زيادة الأعمال المتعلقة بالتوعية والحوار وتقديم المساعدة. وواصلت تشجيع التعاون الجاري فيما بين اللجان والدور الذي تؤديه في فرقة العمل المعنية التنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على صعيد الأمم المتحدة.

بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع

في ٢٠ أيار/مايو، تولى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة، ديفيد ميليباند، رئاسة مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وقامت الأمينة العامة لوزارة خارجية سيراليون، زينب حوّا بانغورا، والنائب الأول لرئيس للبنك الدولي مروان المعشر، والأخضر الإبراهيمي بتوفير معلومات موجزة للمجلس. وقبل الجلسة عممت المملكة المتحدة ورقة مفاهيمية (S/2008/291)، ركزت على القيادة، والقدرة المدنية، وثغرات التمويل.

وشدد الأمين العام على أولويات ثلاث للاستجابة على نحو فعال في الفترة التي تلي النزاع مباشرة هي: إنشاء عمليات سياسية تتمتع بمقومات الاستمرار لتعزيز اتفاقات السلام، وإعادة نشر الأمن وسيادة القانون، وإيصال منافع فورية وملموسة للناس. ولكي يتسنى تعزيز الاستجابة الدولية، تلزم معالجة ثلاث مسائل. أولا، التماسك والتنسيق، مع وجود قيادة واضحة ومع مساهمة كل شريك بمزاياه الواضحة في المجهود العام. ثانيا، زيادة القدرة بحيث يصبح التنسيق ممكنا، ولا سيما بالنسبة للممثلين الخاصين للأمين العام. ثالثا، تلزم زيادة توفر القدرات المدنية ولا سيما خبرات الشرطة وسيادة القانون. وتقوم الدول الأعضاء والشركاء الإقليميون باستكشاف سبل بناء القدرات التي يلزم فيما يتعلق بها تجميع الجهود. وكل هذه الأمور تتطلب التمويل المبكر المرن، وينبغي استكشاف تكوين صندوق لمرحلة البدء.

وقام وزير خارجية سيراليون بتوفير معلومات موجزة للمجلس عن التجربة الوطنية للبلد. وقال إن العنصر المدني في عمليات السلام يتساوى في أهميته مع العنصر العسكري. وتوفير تمويل أفضل وتحسين الاندماج لهما أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار والانتعاش الوطني في مرحلة ما بعد النزاع مثلما هو الحال بالنسبة لسرعة العمل من جانب المجتمع الدولي استجابة للأزمات. ويشكل التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الدولية أمرا أساسيا لرعاية القدرات الوطنية. وللأمم المتحدة دور مركزي في هذا الخصوص.

وقال نائب رئيس البنك الدولي إن التحدي الذي تواجهه البلدان الخارجة من النزاع أو التي تحاول تجنب انهيار الدولة قد اختاره البنك الدولي كواحد من ست مواضيع استراتيجية. ويتعلق التنسيق أولا بوضوح الرؤية وثانيا بالترتيبات المؤسسية. ويشكل دعم مؤسسات البلدان أفضل سبيل لتأمين التملك وجعل التعمير مستداما. وينبغي أن تكون أموال الأنشطة الإنسانية والأنشطة الإنمائية سهلة المنال لكي يتسنى تأمين استجابة سريعة للاحتياجات المتغيرة.

وقال الأخضر الإبراهيمي إن التمويل المرن السريع له أهمية حاسمة. وفي حالة القدرات المدنية ينبغي أن يكون التركيز على تدخل الأمم المتحدة تدخلا خفيفا. وينبغي ألا تفترض الأمم المتحدة أن كل بلد لا يملك إلا قدرات قليلة أو معدومة: فهذه القدرات يمكن العثور عليها بما في ذلك في الشتات. وقال إنه يؤيد فكرة قيام الدول الأعضاء ببناء كوادر مدنية.

وعقب هذه الإحاطات الإعلامية كان ثمة بيانات أدلت بها ٥٠ دولة من الدول الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه على حد سواء. وشددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى التملك الوطني ولقيام المجتمع الدولي بالتركيز في جهوده على بناء القدرة المحلية. وأشار الكثير من الدول الأعضاء إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ اعترف بهذه التغيرات مما أدى إلى إنشاء الهيكل الجديد لبناء السلام. وقد رأى المشاركون أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تشارك عن كثب في الأعمال المقبلة.

وفي نهاية المناقشة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/16) سلم فيه بأن دعم الدول التي تمر بمرحلة الإنعاش بعد النزاع، وبناء سلام مستدام يشكلان تحديا رئيسيا، وأنه يلزم أن تكون الاستجابة الفعالة متكاملة ومترابطة. وأكد المجلس أهمية التملك الوطني ورحب بأعمال لجنة بناء السلام. واعترف المجلس بأن الخبرة المدنية ضرورية في المساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة، وشجع الجهود الرامية إلى إتاحة هذه الخبرات بسرعة. وأبرز المجلس ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا في تنسيق الجهود الدولية، وشدد على

ضرورة إتاحة التمويل منذ البداية. وأكد المجلس مجددا دور المنظمات الإقليمية في مساعدة البلدان على الانتعاش بعد النزاع.

ودعا المجلس الأمين العام إلى توفير المشورة في غضون ١٢ شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن أفضل طريقة للنهوض بهذه المسائل في منظومة الأمم المتحدة، ومع أخذ آراء لجنة بناء السلام في الاعتبار، بشأن كيفية تنسيق أنشطة بناء السلام وتشجيع حشد الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات العاجلة لبناء السلام واستعمالها على أنجع وجه.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في ٢٧ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ووفر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، معلومات موجزة، للمجلس بشأن الحالة الراهنة. وقال إنه بالرغم من أنه كانت هناك تطورات إيجابية في بعض المجالات، فما زال مدنيون لا حصر لهم يعانون من آثار النزاع. وأبرز القيام بأعمال عدائية، والعنف القائم على النشاط الجنسي أو على نوع الجنس، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بوصفها التحديات الثلاثة الأكثر حدة بالنسبة للحماية. وأكد مجدداً أن اتباع نهج أكثر اتساقا بإدماج حماية المدنيين في جميع جوانب أعمال المجلس سيحدث فرقا في حياة الملايين من الذين تحتنكهم أهوال الحرب. وتحدث وكيل الأمين العام أيضا عن زيارته التي قام بها مؤخرا إلى ميانمار، وأشار إلى أنه بالرغم من أن الإعصار نارغس لا يندرج في نطاق هذه المناقشة، فمن الواضح أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يمثل إحدى المشاكل في الكوارث الطبيعية وفي النزاعات أيضا.

وتحدث أعضاء المجلس و ٢٦ من الدول غير الأعضاء. ووافق معظم المتحدثين على أن تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية له أهمية حاسمة، وأبرزوا أهمية المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، وشددوا على أهمية القانون الإنساني الدولي. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا في نهاية المناقشة (S/PRST/2008/18)، كرر فيه تأكيد التزام المجلس بمعالجة أثر النزاع المسلح على المدنيين، وشدد على أهمية الوصول الآمن ودونما عائق بالنسبة لموظفي المساعدة الإنسانية وسلم بالدور المتزايد القيمة للمنظمات الإقليمية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريره التالي عن حماية المدنيين بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩.

إصلاح قطاع الأمن

في ١٢ أيار/مايو، وفر الأمين العام معلومات موجزة لمجلس الأمن عن تقريره المعنون ”ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن“ (S/2008/39). وذكر الأمين العام إن الأمم المتحدة تقدم المساعدة للسلطات الوطنية في إصلاح قطاع الأمن

منذ عام ١٩٨٩. وأضاف أن تقريره الراهن هو وسيلة لمعالجة الثغرات في الإطار والهيكل الشاملين لنهج الأمم المتحدة وأوجز الأمين العام المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن يسترشد بها نهج الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن: حيث ينبغي أن يكون الإصلاح بطلب من الحكومات الوطنية؛ وينبغي أن يكون حجر الزاوية فيه هو التملك الوطني وأن يبني على العمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين؛ ويجب أن يكون مرناً وأن يصمم ليناسب فرادى البلدان؛ ويجب أن يراعي الاعتبارات الجنسانية وأن يتمشى مع القانون الدولي. واختتم بتحديد مجموعة دنيا من التدابير لتعزيز أداء الأمم المتحدة.

ووفر وزير خارجية سلوفاكيا، يان كوبيتش، ونائبة وزير خارجية جنوب أفريقيا، سوزان فان ديرميرفه، معلومات موجزة للمجلس، وركزا على وجه الخصوص على مبادرتهما المشتركة لعقد حلقة عمل دولية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة المتعلق بإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/687). وقام الممثل الدائم لليابان ورئيس لجنة بناء السلام، السفير يوكيو تاكاسو، بتوفير معلومات موجزة للمجلس عن نظر لجنة بناء السلام في إصلاح قطاع الأمن بالنسبة للبلدان المدرجة في برنامجها.

وانسحب مجلس الأمن بعد ذلك لإجراء مشاورات غير رسمية بكامل هيئته، اعتمد بعدها بيان رئاسي (S/PRST/2008/14)، رحب فيه أعضاء المجلس بجهود الأمين العام بشأن إصلاح قطاع الأمن وأحاطوا علما بتقريره. وأثنى المجلس على المبادرة المشتركة بين حكومتي سلوفاكيا وجنوب أفريقيا لعقد حلقة عمل في عام ٢٠٠٧، وشجع على زيادة القيام بمبادرات مماثلة، وأكد أهمية دور لجنة بناء السلام. واعترف المجلس بأن من الحقوق السيادية للبلد المعني ومن مسؤوليته الرئيسية أن يحدد نهجه وأولوياته على الصعيد الوطني بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن، وأن هناك حاجة لوضع نهج كلي ومتماسك للأمم المتحدة بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وسلم المجلس بالدور الهام الذي ما فتئت الأمم المتحدة تؤديه في دعم الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وضرورة استمرار نشاطها في هذا الشأن.

المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

في ١٤ أيار/مايو، تلقى مجلس الأمن إحاطة إعلامية من الممثل الدائم لبلجيكا بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. ووفر السفير فيربيكه معلومات موجزة للمجلس عن التقدم في مناقشة ''المسائل المتبقية'' للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وهي على وجه التحديد مهام المحكمتين التي ستبقى بعد إنجاز ولايتهما.